■■ الحلقة الثامنة عشر

... الوجه الآخر للفرعون الديكتاتور الجديد

- (**الداهية الثالثة – أبوالعلا محمد عبدربه**) : قولاً واحداً هو قاتل «فرج فودة» والمحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية إغتيال فرج فودة ، وصادر ضده حكمان بالسجن (١٥) عاماً في قضية أحداث إمبابة والمواجهات مع قوات الأمن في التسعينيات ، ومجموع الأحكام الصادرة ضده تقدر بـ (٦٥) عاماً ، وكان أكثر أعضاء الجماعة الإسلامية تطرفاً ، فبينما كان الكثير منهم يتبي المراجعات الفكرية كان هو يسير على نهج التطرف .. بعد الإفراج عنه توجه إلى السعودية لأداء العمرة ومنها توجه إلى تركيا ومنها إلى سوريا للإنضمام لـ «جبهة النصرة – الموالية لتنظيم القاعدة» والتى غيرت إسمها إلى (جبهة فتح الشام – جفش).

- (**الداهية الكبرى – محمد جمال عبده الكاشف**) : الشهير

بـ«أبـو احمـد»، كـان منطقـة «سـرايا القبـة» بالقـاهرة ، وسـافر لأفغانستان وأعلن انضـمامه لتنظـيم القاعـدة وأصـبح الحـارس الشخصي لزعيم تنظيم القاعدة السابق «أسـامة بـن لادن»، وعـاد

إلى مصر حيث تم القبض عليه في قضية «العائدين من أفغانستان»، وكـان مـن بـين أعضاء تنظيم القاعدة الذين تدربوا على صناعة المتفجرات والمُـدرج عـلى قـوائم الإرهـاب الـدولى .. إختلـف (عبـده الكاشـف - الشـهير بـ«أبـو أحمـد») عـن الإرهابيين الآخريين الذين أفرج عنهم «مرسي» فأغلبهم اتجه إلى القتال في سـوريا لإسقاط النظام السوري بينما ظل «أبو أحمد» في مصر .

--- كل هذا وأكثر منه بكثير جـداً .. فمـاذا كـان حـدث بعـد ذلـك ؟ حـدث خلافـاً كبيـراً بـين (الأجهـزة الأمنيـة الثلاثـة الكبـرى - المخـابرات الحربيـة والمخابرات العامة والأمن الوطنى) من جهة و («محمد مرسي» - الجالس عـلى كرسي رئيس مصر) من جهة أخرى ، لكن لا عـزاء لكافـة التقـارير السـرية لهـذه الأجهزة والتى حذرت من الإفراج عن أخطر إرهـابيي العـالم ، وقـد كانـت جميـع التقارير الأمنية تحمل شعارات (سرى - سرى جداً - سرى للغاية - سرى للغاية ولا يُعرض إلا على رئيس الجمهورية)، حذرت الأجهزة الأمنيـة كثيـراً جـداً مـن خطورة الإقدام على هذه الخطـوة ، لكنهـا كانـت تعليمـات (أيمـن الظـواهرى - الأمير) لـ (محمد مرسي - الرئيس) بـالإفراج عـن هـؤلاء وتحديـداً (الداهيـة الكبرى - محمد جمال عبده الكاشف)، لكن الأجهزة الأمنية - التى كانت تعمـل لصالح الوطن بكل أمانة وإخلاص - قررت إستمرار حالات الرصد والتتبع لهـذا الإرهابي بعد الإفراج عنه لأنه ظل فى مصر دون غيره من زملاء فى تنظـيم القاعـدة الذين سافروا إلى سوريا .

--- إسـتغل «مرسـي» هـذه الأحـداث وقـرر الإسـتمرار فى التصـعيد ضـد المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفى (١٠ أغسطس ٢٠١٢) طلب من «المشير

طنطاوى» الإجتماع مع قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة لكنه إشترط على المشير عدم دعوة كل من تم إستدعائهم إلى الخدمة من أعضاء المجلس العسكرى .. إستجاب المشير طنطاوى .. هُنَا : سادت حالة من الغضب لدى قيادات الجيش وإعتبروا ذلك تعدياً من «مرسي» على الإعلان الدستورى المُكمل الصادر فى (١٧ يونيه ٢٠١٢) والذى يختص بسلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل الحالى القائم بكافة شئون الجيش وتعيين قياداته ومد خدمتهم، لكن المشير رفض أى تصعيد من أجل تفويت الفرصة على «مرسي» للصدام مع الجيش .. وخلال (٢٤) ساعة حدثت واقعتين إثنين فى غاية الأهمية ولابد من الإشارة لهما فى يوم (السبت ١١ أغسطس ٢٠١٢) وهما :

- (**الواقعة الأولى**) : جاء إلى مصر «حمد بن خليفه - أمير قطر» فى زيارة غامضة ومعه عدد من المسئولين الأمنين ، ولأول مرة منذ سنوات طويلة يجلس أمير قطر فى القصر الرئاسي فى مصر لمدة تعدت الخمسة ساعات ، قضى منهم (٣) ساعات فى إجتماع مغلق بينهما فقط.

- (**الواقعة الثانية**) : إلتقى «عصام العريان - عضو مكتب إرشاد الإخوان ووقتها كان يشغل منصب مستشار مرسي» بمسئول الإتصال السياسي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، وبعدها مباشراً بساعات قليلة خرجت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون من واشنطن وأدلت بتصريحات مهمة عن مصر وقالت نصاً (لابد من الإسراع فى حصول الرئيس المصرى محمد مرسي على كافة صلاحياته التى مازالت فى حوذة المجلس الأعلى للقوات المسلحة).

.. فى صباح يوم (١٢ أغسطس ٢٠١٢) طلب «مرسي» حضور المشير والفريق عنان ومعهم اللواء محمود نصر مسئول الشئون المالية للجيش وإجتمع بهم وفاجأهم وقال نصاً (أنا عايز مليار ونصف دولار من «ميزانية الجيش»

علشان أجيب بهم «قمح»)، كانت صدمة لقيادات الجيش ، لكن طنطاوى رد سريعاً وقال (إن ميزانية وزارة الدفاع تحصل عليها من الحكومة مثل أى وزارة أخرى وتُصرف هذه الميزانية على كافة أعمال الجيش من تدريب وتسليح وخلافه .. ورغم ذلك فإنه لا يمكن أن يتأخر الجيش على الشعب إذا كان يحتاج لـ «قمح» .. وهذه الأموال تحتاج لوقت لتدبيرها بعد الإتفاق مع البنك المركزى)، صمم «مرسي» على رإيه وترك الإجتماع مع «طنطاوى وعنان ونصر»، وذهب وإستدعى (اللواء عبدالفتاح السيسي – مدير المخابرات الحربية) وقال له : أنا إتفقت مع المشير طنطاوى على إختيارك وزيراً للدفاع من بعده.

--- ظن البعض أن مرسي إختار اللواء السيسى رغماً عن إرادة الجيش .. لكن هناك (٣) تفاصيل هامة حول هذه الواقعة هى كالآتى :

١- بعد تسلم «مرسي» السلطة ، قرر المشير طنطاوى أخذ رأي أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى الترشيحات الجديدة لوزير الدفاع القادم ورئيس الأركان .. وقال لهم : ترشحوا مين وزير دفاع ؟ ومين رئيس أركان ؟ كانت معظم الترشيحات لصالح اللواء السيسي وزيراً واللواء صدقى صبحى رئيساً للأركان.

٢- بعدها : قرر طنطاوى فى سرية شديدة الحصول على رأى جميع قيادات الجيش بداية من رتبة (مُقدم حتى رتبة لواء) وطلب منهم ترشيح وزير دفاع ورئيس أركان .. كانت النتيجة واضحة بأن هناك إتفاق على ترشيح اللواء السيسي وزيراً ، واللواء صدقى رئيس أركان وجاءت بعض الترشيحات من نصيب اللواء محمود حجازى.

٣- فى الأعراف العسكرية (يكون لكل قائد عسكرى فى مكتبه فى الكتيبة أو السرية أو المنطقة أو مقر القيادة .. خزنة خاصة به ، يقوم فيها القائد – فى سرية

شديدة – بترشيح ثلاثة أسماء لتولى المنصب من بعده ، على ان يكون الترتيب بالترشيح الأول ثم بالترشيح الثانى ثم بالترشيح الثالث) وكان المشير طنطاوى قد رشح اللواء السيسي كترشيح أول لتولى المنصب خلفاً له.

.. التفاصيل الثلاثة تؤكد – بما لا يدع مجالاً للشك – أن الجيش كان قد إختار اللواء السيسي لتولى وزارة الدفاع ، وما كان من «محمد مرسي» أن نفذ إرادة الجيش وصَدّق على الإختيار .. وما يؤكد هذا أنه فيما بعد وأثناء المواجهة التاريخية فى (٣٠ يونيو ٢٠١٣) بين «مرسي والسيسي» كشف السيسي بنفسه عن ما حدث فى هذة المواجهة وقال (قلت للرئيس السابق أنت تعلم أننى جئت وزيراً للدفاع بإرادة الجيش).

-- كانت أخر كلمات «المشير طنطاوى» لقيادات الجيش أثناء ذهابه لمكتبُه لآخر مرة نصاً (السيسي دا إبنى ، وسبق أن رشحته ، وكلكم كُنتُم مع هذا الترشيح، وإدعوا للسيسي وصدقى ، وأنا قلت للسيسي : مصر أمانة فى أيديك ، وإنت إبن الجيش ، علشان كدا بقولك تانى : مصر والجيش أمانة فى إيديك).

.. فى (١٢ أغسطس ٢٠١٢) قرر «مرسي» إلغاء الإعلان الدستورى المُكمل ، وإستبعد القيادات الكبرى فى الجيش (المشير طنطاوى وزير الدفاع والفريق سامى عنان رئيس الأركان والفريق عبدالعزيز سيف قائد قوات الدفاع الجوى والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية والفريق مهاب مميش قائد القوات البحرية .. ليصبح «مرسى» الحاكم بأمره فى مصر ، يحكم بلا دستور يحدد له صلاحياته ، وبلا رقيب عليه ، ليحكم مصر رئيس معه سلطات أقرب إلى (الديكتاتور الفرعون الأعظم).

-- بعد مرور أسبوع واحد فقط على قرارات مرسي الديكتاتورى .. كانت هناك مفاجأة كبرى جهزتها له الأجهزة الأمنية الثلاثة ووضعتها فى تقارير على

مكتبه .. وطالبته فيها بـ «إبداء الرأى» .. ما هى المفاجاة ؟